مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية والدفاع عن قضايا البيئة

The role of non-governmental organizations in environmental policy and the defence of environmental issues

ط.د قميدة عبد الله *
جامعة وهران2 محمد بن أحمد
guemeida.abdallah@univ-oran2.dz

أ.د بوزيدي الهواري
جامعة وهران2 محمد بن أحمد
bouzidi.lahouari@univ- oran2.dz

مخبر تطور، حضارة وسياسة

تاريخ إرسال المقال: 2023-01-20 **تاريخ قبول المقال:** 2023-05-18 **تاريخ نشر المقال:**2023-06-10

الملخص: تشكل قضية حماية البيئة ثقلا وعبئا عالميين بسبب طابعها العابر للحدود مما ما أدى إلى ضرورة بذل جهود كبيرة محلية ودولية، لمواجهة كل المخاطر والتحديات التي تهدد البيئة، وهذا ما ساهم في ظهور المنظمات غير الحكومية، التي تهدف للدفاع عن القضايا البيئية.

ضمن هذا السياق، تهدف دراستنا إلى إبراز الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية لحماية البيئة وعناصرها من مختلف السلوكيات السلبية والممارسات غير العقلانية، بالإضافة إلى دورها في نشر الوعي البيئي لدى الشعوب، وفي الخلاصة توصلنا إلى أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا في الدفاع عن القضايا البيئية من خلال مشاركتها في المسائل البيئية العالمية بتقديم البرامج والاقتراحات لحماية البيئة، وقد حظيت باعتراف دولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة 1945، مؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر ريو 1992، حيث تسعى إلى إكساب الشعوب ثقافة بيئية من خلال البرامج والحملات التحسيسية، وكذا مشاركتها في الندوات والملتقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: أمن بيئي؛ ثقافة بيئية؛ إعلام بيئي؛ وعي بيئي؛ تربية بيئية؛ تنمية مستدامة.

Abstract : The issue of environmental protection is a global weight and burden because of its transboundary nature, which has led to the need for substantial domestic and international efforts to address all threats and challenges to the environment, and this has contributed to the emergence of ONG, which aim to defend environmental issues.

In this context, our study aims to highlight the role played by ONG in environmental policy to protect the environment and its components from various negative behaviours and irrational practices. In addition to its role in spreading people's environmental awareness, and in the conclusion that ONG play a role in defending environmental issues through their participation in global environmental issues by providing programmes and suggestions for environmental protection, It has been internationally recognized in accordance with the Charter of the United Nations 1945, the Stockholm Conference 1972 and the Rio Conference 1992, where it seeks to promote people's environmental culture through sensitization programmes and campaigns, as well as their participation in international symposiums and meetings.

Key words: Environmental security; environmental culture; environmental information; environmental awareness; environmental education; sustainable development.

***المؤلف المرسل**

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

1- مقدمة:

إن رغبة الإنسان في التقدم نحو التصنيع والتحضر وما صاحبهما من تلوث بيئي واستغلال مفرط لموارد الطبيعية إلى حد الفساد في بعض الأحيان، أدى إلى ظهور مشكلات بيئية، وهذا ما ساهم في تشكل المنظمات غير الحكومية والظهور تحت عنوان حماية البيئة والنهوض بالتنمية.

لعبت المنظمات غير الحكومية دورا في كسر الشرخ الذي أحدثته التنمية الاقتصادية على حساب الإنسان وبيئته، وعلى سبيل المثال لا للحصر نذكر إحدى هذه التنظيمات البيئية "السلام الأخضر" (GREEN PEACE) و"أصدقاء الأرض" (FRIENDS OF EARTH)، اللتان تسعيان إلى مواجهة المشكلات والتحديات البيئية كالتلوث، التنمية على حساب البيئة وعناصرها، النفايات الخطيرة.

استغلت المنظمات غير الحكومية المؤتمرات والندوات الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة كمنبر لها لترسيخ الثقافة البيئية لدى الشعوب، بالإضافة إلى حشد مختلف وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون لتغطية العمل الذي تقوم به، ولا يخفى هنا أن هذا العمل يتطلب توفر الإمكانيات البشرية والمادية لتجهيز النشرات الإعلامية بشكل متميز وهادف لنشرها بطريقة محترفة، لكي تساهم في نشر الوعي البيئي.

هذه التنظيمات كانت تظهر في الغالب على شكل نمط دفاعي، إلا أنها أخذت تطور نفسها متجهة على هذا النحو لأن تصبح شريك في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية وتقديم اقتراحات حول المشاريع التنموية. أي أن هذه الجمعيات والمنظمات كانت تعالج المشاكل البيئية الصغيرة، وعلى مر الوقت بدأت توسع من مهامها لإثبات وجودها على الساحة الوطنية أو العالمية باتخاذ المؤتمرات والتظاهرات الدولية وسيلة للمساهمة في معالجة بعض القضايا البيئية.

منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بدأت المنظمات غير الحكومية تأخذ منحنى آخر، حيث قامت بدور فعال في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية لاتخاذ إجراءات للحد من بعض المشكلات البيئية، كما قامت بلفت اهتمام الحكومات والمجتمعات بالقضايا البيئية، حيث ساهمت في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، ماليزيا، الهند) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية والمخاطر المحيطة بها، كما أصدرت منظمات غير حكومية دولية منها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، المعهد العالمي للمراقبة والمعهد العالمي للموارد، تقاريرا عن البيئة العالمية والجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، كالتربية البيئية، تحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ وهذا ما دفع لجنة "**برونتلاند**" في تقريرها "مستقبلنا المشترك" على حث الحكومات للاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاقها للدفاع عن القضايا البيئية.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التفاقم الكبير للمشاكل البيئية وانعكاساتها الخطيرة على صحة الكائنات الحية التي شهدها العالم، وتداعيات ذلك على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بالدول إلى إدراج المسائل البيئية وإشكاليات التغيرات المناخية ضمن سياساتها وبرامجها التنموية، بل إن معظمها خصص وزارات أو هيئات سواء من حيث وضع التشريعات أو البرامج الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وترقيتها.

الإشكالية:

لإحاطة واسعة لموضوع دراستنا، سنتطرق في ورقتنا البحثية إلى تأثير المنظمات غير الحكومية ودورها في مجال الدفاع عن قضايا البيئية لتحقيق الأمن البيئي، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية: **ما هو الدور الفعلي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة؟ ما هي الوسائل والأساليب المستعملة من طرف هذه المنظمات في الدفاع عن القضايا البيئية؟**

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه، سنعرض بعض الفرضيات التي اخترناها من أجل مساعدتنا في الوصول إلى نتائج ملمة بالموضوع، نذكرها كالآتي:

- إضافة إلى الأدوار السياسية والأمنية، تهدف المنظمات غير الحكومية إلى نشر الثقافة والوعي البيئيين.

- تسعى المنظمات غير الحكومية إلى مواجهة كل أشكال الممارسات غير العقلانية على حساب البيئة وعناصرها.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى إلقاء الضوء على موضوع المنظمات غير الحكومية في مجال الأمن البيئي من مختلف جوانبه، إضافة إلى تحديد الدور الذي تلعبه في الدفاع عن قضايا البيئة لتحقيق الأمن البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة أو المستديمة.

منهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة، أو موقف اجتماعي معين، ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة ما، وهو منهج يلجأ إليه الباحث عندما يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق أن أجريت على هذه الظاهرة، إلا أنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

عناصر الظاهرة موضوع البحث تفيد في فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها، وقد يكون هذا الوصف كميا أو كيفيا، ويعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع فيصفها وصفا دقيقا كيفيا أو كميا، والقصد في اعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه الأنسب لتشخيص هذه الحالة وإلقاء الضوء عليها من جوانبها المختلفة، كما استعملنا المسح المكتبي لجمع كل المعلومات المناسبة المتعلقة بالموضوع.

2- بداية المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن القضايا البيئية:

خلال السبعينات من القرن الماضي كانت بداية تكون حركة للجمعيات المدافعة عن البيئة وحمايتها من كل أنواع التلوث، لمدى علمهم بالأخطار المحيطة بالبيئة موازاة بهشاشة توازن النظام البيئي، حيث كانت انطلاقتها كجمعيات علمية هدفها الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها الذين ينشطون في مجال الحفاظ على البيئة[1]، ومع بداية الثمانينات أدرك النشطاء المدافعين عن البيئة بأن تحركاتهم ضمن الجمعيات لم تلقى صدى واسع، وعليه تم إتباع طريقة أخرى بديلة تكمن في ممارسة الضغط السياسي من خلال تشكيل منظمات غير حكومية تشارك في الحياة السياسية من خلال المؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بالبيئة، لترك بصمتها وطرح اقتراحاتها وكذا تفاعلها مع أصحاب القرار والتأثير على الأعضاء المشاركين، مثال على ذلك لا للحصر: أحزاب الخضر التي تشكلت في أوروبا واقتحامها للحياة السياسية حين دفعت بمرشحيها للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، البرلمانية والمحلية[2]، ولم يتوقف الأمر على هذا فقط، بل نجحوا أيضا في تنظيم وعقد مؤتمرات دولية خضراء على مستوى أنحاء العالم، من أجل تعميم ونشر والتعريف بأعمالهم، نذكر منها المؤتمر الخامس للدولية الخضراء المنعقد بباريس في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 أفريل 1989، الذي عرف مشاركة 17 حزب ممثلين لـ 15 دولة من مختلف دول العالم منها: فرنسا، إسبانيا، الدنمارك، أمانيا، انجلترا، إيطاليا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، سويسرا، النمسا، مصر...وغيرها، حيث تهدف هذه المنظمات لمعالجة المشكلات البيئية ومواجهة

1-MEKOUAR MOHAMED ALI, RECUEIL D'ETUDES EN DROIT ECOLOGIQUE ENVIRONNEMENT, SOCIÉTÉ ET DÉVELOPPEMENT, AFRIQUE ORIENT, CASABLANCA, 1988, P73.

1- نوري رشيد نوري الشافعي، البيئة وتلوث الأنهار الدولية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص163.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

الممارسات البشرية على حساب البيئية، وكذا محاربة التجارب النووية واستعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية السامة[3].

أعطت الأمم المتحدة حيزا للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حماية البيئة، حيث استحدثت إدارة خاصة للتنسيق والتعاون الدائم معها في قضايا البيئة، نظرا لدورها ومساهمتها في الدفاع عن القضايا البيئية عبر العالم، كما لعبت دورا كبيرا وفعالا في تقديم المعرفة وكل المعلومات المتعلقة بالمخاطر المحيطة بالبيئة، من خلال الحملات التحسيسية ونشر الثقافة والوعي البيئيين لدى الشعوب، مع المشاركة في تقدم الاقتراحات والحلول لحماية البيئة وعناصرها. إذ تتعامل الأمم المتحدة مع حوالي 7230 منظمة غير حكومية في مجال حماية البيئة[4]، هذه الأخيرة تقوم بنشر الوعي البيئي على مستوى الهيئات الدولية للتنمية المستدامة من خلال الحملات التحسيسية حول المشاكل البيئية وكذا تنشيط الندوات والملتقيات الدولية حول البيئة.

اكتسبت المنظمات غير الحكومية مصداقية لدى الشعوب، زادت من تدعيم عملها على الساحة الوطنية والدولية، وأعطتها دورا وظيفيا ملحوظا في الشأن البيئي وهو ما ساهم في بلوغها درجة كبيرة من الأهمية والفعالية، لكونها تجند في صفها الحركات والتيارات التضامنية التي لها أهداف وبرامج ومبادئ عابرة للحدود[5]، ولأنها منظمات غير ربحية وليست لها منفعة خاصة بل لها منفعة عامة، وهي غير تابعة لأي جهة رسمية، بالإضافة إلى مواكبتها للتطورات البيئية على الساحة الإقليمية والدولية، وكذا قربها الشديد من الفرد وانشغالاته[6].

3- دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية من الناحية الاستشارية:

باعتبار أن كل دولة لها الحق في ممارسة قانونها على كامل إقليمها الترابي السيادي وعلى المقيمين فيها، وباتخاذ مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، كان المتعارف به أن جميع التدخلات غير دولية في إطار القانون الدولي للبيئة لا يتناسب مع مضمون سيادة الدول، لكون أن القانون الدولي للبيئة قد كلف وحصر صلاحيات متابعة القضايا البيئية ومعالجتها بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية سواء إقليمية أو عالمية، إلا أنه بعد تجارب عدة مرت بها دول العالم من مشكلات وتحديات بيئية تبين أن هذا

3- كامل نبيلة عبد الحليم، نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع مصر، 1993، ص92.

4- محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص.398

1-LE PRESTER PHILIPPE, CO-POLITIQUE INTERNATIONALE, EDITIONES UNIVERSITAIRES, CANADA, 1997, P119.

6- MARC LAVIELLE JEAN, DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, EDITION, ELLIPSES, PARIS, 2004, P83.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

المنطلق السائد يعتبر ناقصا وغير مكتمل بحكم عدم فعاليته لأن حماية البيئية تعد تراثا يتشارك فيه جميع أفراد المجتمع بكل شرائحه وبدون إقصاء، ولإيجاد حلول للمشكلات البيئية تكون فعالة يستوجب مشاركة المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات غير الرسمية (غير الحكومية)، لأن الدول والمنظمات الدولية لا تملك دائما الطموح السياسي اللازم والوسائل والأهداف المناسبة لتبني سياسة بيئية طموحة لها نظرة مستقبلية على المدى البعيد[7]. لأن ممارسات الدول تهدف إلى الدفع باقتصادها دون مراعاة الاعتبارات البيئية كون هذه الأخيرة تتطلب بعض من التنازلات في المجال الاقتصادي من أجل حمايتها، كالحد من النشاطات الصناعية خاصة منها التي تكون على حساب البيئة وعناصرها، وقد نتج عن هذه الممارسات تدهور كبير في البيئة على المستوى العالمي، من خلال انتشار تشريعات اقتصادية سمحت بقبول الضرر البيئي من أجل الدفع بالعجلة الاقتصادية والتنمية، حيث أن الهدف السائد كان تحقيق الفائدة المادية وفقط[8].

من خلال هذه الأسباب وجب إعادة النظر في طريقة تسيير ومتابعة القضايا البيئية، باتخاذ أساليب فعالة بموجبها يتم الضغط على الحكومات للحد من الممارسات السلبية في حق البيئة، واعتماد مؤسسات غير رسمية تسند لها أدوار ومهام في مجالات البحث العلمي البيئي والتربية والتوعية البيئية، كون هذه المجالات تم إهمالها من طرف الحكومات نظرا لتركيزها على ترقية الاقتصاد على حساب البيئة بشتى الطرق، في الوقت الذي صار الاهتمام بالقضايا البيئة ضروريا وأمرا محتما نظرا لخطورتها.

في هذا الإطار سمحت هذه الظروف إلى ظهور الجماعات البيئية التي كانت تنادي بحماية البيئة، حيث كان لا ينظر لانشغالاتها بالشكل المطلوب، وأعضائها يعتبرون غير مرغوب فيهم نظرا لاعتراضهم على الممارسات المضرة بالبيئة، بل توصل الأمر إلى الضرب في مصداقيتهم آنذاك أمام فئات المجتمع، على أساس أنهم ضد التطور وخدمة اقتصاد الدول[9].

7- MAZAUDOUX OLIVIER, DROIT INTERNATIONAL PUBLIC ET DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, PRESSES UNIVERSITAIRES DE LIMOGES, FRANCE, 2008, P62.

8- سعيد ناديا ليتيم، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص441.

9- محمد بهناسي، المفاوضات البيئية متعددة الأطراف: نحو إدارة بيئية عالمية توافقية ومشتركة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص81.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

كل هذه الظروف والممارسات ساهمت في إكساب المنظمات غير الحكومية دورا استشاريا "STATUT CONSULTATIF" في رسم خطوط السياسة البيئية على المستوى الإقليمي والعالمي، والذي أصبح رسميا بموجب اعتراف ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة 71 من الفصل العاشر والتي جاء فيها "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية، التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن"، أي أن الأمر يتعلق بدعوة عامة توجه للمنظمات غير الحكومية لاستشارتها في القضايا البيئية، وأن الدول والمنظمات الدولية ليست مجبرة على اشراكها في كل القضايا البيئية[10]. لكن رغم ذلك فإن المادة 71 التي تم طرحها تعد بداية توغل المنظمات غير الحكومية على مستوى أروقة الأمم المتحدة بصيغة قانونية معترف بها دوليا، لأن هذا النص تبنته العديد من الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة منها منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، لتتطور الأمور بعد ذلك بعد تبني هذا النص من طرف منظمات دولية ليست تابعة للأمم المتحدة كمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي[11]. رغم أن هذا الدور الاستشاري قيد نوعا ما من صلاحيات المنظمات غير الحكومية في مشاركتها والتفاوض في القضايا البيئية، إلا أنها لم ترضخ لأمر الواقع بل استمرت في عملها باتخاذ وسيلة الضغط من أجل تطوير مشاركتها التفاوضية على مستوى الهيئات الدولية.

4- دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية من الناحية الرقابية:

شهدت أدوار المنظمات غير الحكومية مرحلة ثانية في مجال السياسة البيئية العالمية خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، وعلى إثر تراكم وتنوع القضايا البيئية تزامنا مع الثورة الصناعية التي شهدها العصر وتطور الوسائل التكنولوجية، زاد اهتمام المنظمات غير الحكومية في تمثيل حضورها في الندوات والمؤتمرات الدولية للتنسيق بين الحكومات من خلال السماح لها بالمشاركة في مراقبة المفاوضات "STATUT D'OBSERVATEUR"، وهذا ما ساهم في تطوير استراتيجيتها في مسايرة عمليات التفاوض، حيث اتخذت طرق أخرى على شكل تقديم اقتراحات مبكرة للمعاهدات موجهة إلى المنظمات الدولية والحكومات تمهيدا لعقد الندوات والمؤتمرات الدولية[12]، وهكذا أصبحت المنظمات غير الحكومية ترسل ممثليها لحضور

10- MAZAUDOUX OLIVIER, REFERENCE PRECEDENTE, P63.64.

11- CLAUDE ZARKA JEAN, RELATIONS INTERNATIONALES, ELLIPSES, PARIS, 2004, P86.

12- صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، دار قانة، باتنة، الجزائر، 2010، ص116.115.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

المؤتمرات للمساهمة في صياغة نصوص المعاهدات الدولية بدعوة من الهيئات الدولية المنظمة بشكل رسمي.

خلال انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1980 تم اصدار قرار رقم 204/35 المؤرخ في 1980.12.16، يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث جاء في الفقرة 18 منه ما يلي: "يلتمس الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة ممثلي المنظمات الدولية المدعوة بصفة دائمة من طرف الجمعية العامة من أجل المشاركة في أشغال المؤتمرات الدولية المنظمة تحت مضلتها بشكل دوري، وكذا المنظمات غير الحكومية المدعوة لمساهمتها في مجريات أعمال المؤتمر ويكون تمثيلها حاضرا عن طريق المراقبين". كما بدأ الاعتراف بدور المراقب للمنظمات غير الحكومية في التطور بموجب المادة 11 من الفقرة السابعة لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض لسنة 1973، أين تم دعوة المنظمات غير الحكومية والأجهزة والهيئات غير الحكومية للمشاركة في فعاليات وذلك بعد تقديم الطلب لأمانة الاتفاقية، حيث وتم ترسيم هذا الدور في اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط سنة 1976، التي ساهمت بشكل كبير في تثبيت دور المراقب للمنظمات غير الحكومية[13].

5- دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية من الناحية التأثيرية:

تعد فترة التسعينات من القرن الماضي كبداية للمرحلة الثالثة من دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية، التي شهدت تزايد في عدد المنظمات غير الحكومية بشكل ملحوظ، حيث وصل عددها إلى 12457 منظمة[14]، ولم يقتصر الأمر على هذا بل عززت من قدراتها ومقوماتها المادية والبشرية، وانتقلت من عملها في تقديم المساعدات وتوفير الغذاء والعلاج إلى أسلوب الاحتجاج وإنشاء لوبيات لتقوية قاعدتها للتنازع أمام القضاء للدفاع عن القضايا البيئية العادلة[15]، كما حققت المنظمات غير الحكومية حضورا فعالا يعد بمثابة انتصار لها خلال مشاركة نحو 1500 منظمة غير حكومية في فعاليات مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، التي قدمت من خلاله عدة اقتراحات عرضت للمناقشة وتم تبني بعضا منها[16]. ومن مخرجات ندوة البيئة والتنمية

13- سعيد ناديا ليتيم، مرجع سابق، ص445.444.

14-BROSSET ESTELLE, LES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES ET LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT, LA DOCUMENTATION FRANCAISE, PARIS, 2009, P126.

15- BATTATI MARIO, LE DEVOIR D'INGERENCE, EDITION DENOEL, PARIS, 1987, P24.

16-BRETON GAELLE -LE GOLF, L'INFLUENCE DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES (O.N.G) SUR LA NEGOCIATION DE QUELQUES INSTRUMENTS INTERNATIONAUX, BRUYANT, BRUXELLES, 2001, P33.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

المنعقدة بريو دي جانيرو سنة 1992 التي جاءت بعد مؤتمر قمة الأرض، أن معالجة القضايا البيئية تكون بمشاركة جميع المجتمعات وممثليهم مع إتاحة الفرصة في عمليات صنع القرار، إضافة إلى التنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال البيئة لتسيير المشكلات البيئية وتوعية الشعوب بالمخاطر المحيطة بالبيئة[17].

ساهمت ندوة ريو سنة 1992 في إعطاء صيغة معترف بها دوليا وبشكل رسمي للمنظمات غير الحكومية في مختلف المحافل الدولية نظرا لدورها الفاعل والمؤثر في السياسة البيئية العالمية[18]، حيث تسجل المنظمات غير الحكومية حضورها في جميع اللجان البيئية من ندوات ومؤتمرات ذات الصلة بالبيئة والتنمية، كما تقوم بالتدخل في مجريات أشغال الاجتماع من خلال طرح اقتراحات جديدة وأحيانا تقوم بمعارضة اقتراحات حكومات الدول والمنظمات الدولية التي لا تتناسب مع أهدافها المتمثلة في حماية البيئة[19].

بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة خلال سنة 1996 بمطالبة الجمعية العامة بضرورة تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع الندوات والمؤتمرات المنظمة من طرف الأمم المتحدة، حيث تجسد هذا السعي من خلال طلب الجمعية العامة للأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير شامل من كل الجوانب حول موضوع تسهيل دمج المنظمات غير الحكومية، والذي تم العمل به منذ سنة 1998 بموجب توصية الأمين العام بإحصاء مختلف المنظمات غير الحكومية وتكوين قاعدة بيانات خاصة بها[20].

كل هذه المراحل ساهمت في جعل المنظمات غير الحكومية تحظى بالاعتراف الدولي، وكذا في دخولها ضمن منظومة الأمم المتحدة والذي ساعدها في مواكبة القضايا البيئية الشائكة، وهذا ما سهل لها في تحليل المشكلات البيئية والتفكير في تقديم اقتراحات لمعالجتها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما أنها غيرت من أسلوبها الذي كان محصور على الاحتجاج إلى ترسيم حضورها وتمثيلها لرفع انشغالات المجتمعات المضطهدة والمشاركة في تقديم الحلول والدفاع عن القضايا البيئية.

17- سمير قريد، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص108.109.

18- PAQUES MICHEL, FAURE MICHAEL, LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT AU CŒUR DU SYSTEME JURIDIQUE INTERNATIONAL ET DU DROIT INTERNE : ACTEURS, VALEURS ET EFFICACITE, BRUYANT, BRUXELLES, 2003, P80.

19- MARC LAVIELLE JEAN, REFERENCE PRECEDENTE, P86.

20- صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص118.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

6- دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة سير المعاهدات والاتفاقيات في المجال البيئي:

مهام المنظمات غير الحكومية لا تنحصر على المشاركة في تقديم الاقتراحات بخصوص صياغة الاتفاقيات، وممارسة ضغوط على الدول لإقناع حكوماتها من أجل المشاركة والمصادقة على بنود الاتفاقيات، وإنما تقوم بالسهر على مراقبة مدى تطبيق واحترام الأطراف المتعاقدة بالالتزامات التي تعهدت بها، من خلال تنفيذها على أرض الواقع. فهي تشكل اليوم وسيلة للتنسيق بين عقد الاتفاقيات البيئية وتنفيذها من طرف السياسات الداخلية للدول، والمهمة الملقاة على عاتق المنظمات غير الحكومية تعد حساسة في هذا المجال، كونها تستمد قوتها ومصداقيتها من الرأي العام ولدى الشعوب[21].

بانعقاد المؤتمرات والندوات الدولية وختامها بمعاهدات واتفاقيات حول حماية البيئة، تكون من بنودها إنشاء هيئة تسند لها مهام متابعة سير وتنفيذ الأحكام المتفق عليها، ومن بين هذه الهيئات المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال لا للحصر، خلال سنة 1972 بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، تم تكليف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومنظمات أخرى بمتابعة تطبيق بنود الاتفاقية، المتعلقة بمراقبة المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي، مع رفع تقارير بصفة متواصلة حول مدى توفير الحماية اللازمة لهذه المواقع[22].

في نفس السياق، يتم منح المنظمات غير الحكومية صفة من طرف المعاهدات البيئية تتمثل في سلطة إخطار الجهاز الذي أسندت إليه مهام تنفيذ بنود الاتفاقيات، من خلال متابعة أي انتهاكات وتجاوزات أو إخلال بالبنود المتفق عليها، الذي ترتكبها هيئة أو دولة ما تكون طرف في المعاهدة، وقد ينجر على هذا الفعل إجراء تحقيق حول المسألة من شأنه تسليط عقوبات على الطرف الذي لم يتقيد بالالتزامات، وعلى سبيل المثال لهذه المعاهدات البيئة نذكر: اتفاقية بارن، الاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض...وغيرها، كما نصت معاهدات واتفاقيات بيئية أخرى على إنشاء لجان محلية من الأطراف المتعاقدة، تشارك في عضويتها المنظمات غير الحكومية للاستفادة من المعلومات والمعطيات التي تقدمها، بالإضافة إلى خبرتها الميدانية في مواكبة كل التطورات في المجال البيئي، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات نذكر: اتفاقية **رامسار** أو المعروفة باتفاقية المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية[23].

21-MARTIN BIDOU PASCALE, DROIT DE L'ENVIRONNEMENT, MAGNARD-VUIBERT, PARIS, 2010, P147.

22- BROSSET ESTELLE, REFERENCE PRECEDENTE, P131.

23- سعيد ناديا ليتيم، مرجع سابق، ص462.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

كما تقوم المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان بتقديم مساعدات مالية لبعض الدول من أجل تمويل نفقات سفر ومشاركة ممثليها في أشغال الاجتماعات المنعقدة، كونها أعضاء ضمن الاتفاقيات البيئية، وأحيانا أخرى تقوم بتمويل الاتفاقيات البيئية في حد ذاتها لتغطية تكاليف تنفيذها، ومصدر أموال المنظمات غير الحكومية يعتمد على المساهمات الفردية والهبات المقدمة من مختلف الجمعيات الخيرية عبر أنحاء العالم، حيث ترفض الإعانات المالية الحكومية تجنبا للتدخل في صلاحياتها وقراراتها وحرصا منها على استقلالية قراراتها، ولكي لا تصبح نقطة ضعف وضغط عليها من جهات لها مصالح خاصة، وللحفاظ على مبدئها القائم على حماية البيئة[24].

في نفس السياق، تم تكليف المنظمات غير الحكومية في العديد من المرات بمنصب الأمانة العامة للاتفاقيات المبرمة، الذي من خلاله تقوم بوضع الأحكام الخاصة بالاتفاقيات موضع التنفيذ والسهر على تطبيقها ميدانيا، نذكر منها على سبيل المثال: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) الذي شغل منصب الأمانة العامة للاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض، حيث تولى الاتحاد مراقبة مدى تطبيق الأحكام والبحث عن أساليب وموارد مالية لتدعيم الاتفاقية، وكذا وسائل تقنية أخرى للتنسيق مع الأطراف المتعاقدة وتسهيل سيرورتها لبلوغ الأهداف المرجوة، كما تتقمص المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية بحقها في اللجوء إلى القضاء الدولي في القضايا المتعلقة بحماية البيئة، باعتراف عدة دول منها دول الأعضاء في المجلس الأوروبي والتي منحت لها هذه الصفة خلال سنة 1993 بشرط أن تكون معتمدة في دولتين من داخل دول أعضاء المجلس[25].

7- المنظمات غير الحكومية ودورها في تعبئة الرأي العام ونشر الوعي البيئي:

يتشكل مبدأ المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة بتسليط الضوء على المشكلات البيئية ومسبباتها، وكذا السعي نحو نشر ثقافة الوعي البيئي لدى المجتمعات باستعمال أساليب مختلفة منها الحملات التحسيسية على المدى الواسع، إضافة إلى استغلال وسائل الإعلام لتنشيط حلقات توعوية حول البيئة وكيفية المحافظة عليها، وتنظيم حصص ودورات لإكساب المعلومات والمعرفة لدى أفراد المجتمع، ومساهمتها في تكوين برامج الأطوار التعليمية لترسيخ التربية البيئة لدى الفرد منذ الصغر[26].

24- هشام محمد صالح، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، شركة سعيد رأفت للطباعة، القاهرة، مصر، 1991، ص305.

25- MAZAUDOUX OLIVIER, REFERENCE PRECEDENTE, P73.74.

26- GRANDBOIS MARYSE, LE ROLE DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES EN DROIT DE L'ENVIRONNEMENT, PRESSES UNIVERSITAIRES DE LIMOGES, FRANCE, 1996, P129.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

تعتمد المنظمات غير الحكومية في جمع المعلومات من الهيئات الحكومية المختصة في الشأن البيئي، وتسعى إلى الوصول إلى أحدث البحوث والدراسات العلمية حول القضايا البيئية الحصرية العالقة، وتقوم بتوزيعها ونشرها للرأي العام عبر مختلف القنوات المتاحة من ندوات وملتقيات وحتى استغلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وكل الخطوات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من توعية بيئية ونشر للمعارف يصب في خانة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها من مختلف أشكال التلوث، أي أنها تتقمص دور حكومات الدول التي من المفروض أنها هي الملزمة بضرورة تمكين أفراد المجتمع من الاطلاع على جميع المعارف والمعلومات التي تخص بيئتهم[27].

كما تسعى لحشد الرأي العام وتعبئته بصفة متواصلة تصاعديا، باستعمال طريقة الحملات التوعوية والتعليمية، والتي تمكنها من تشكيل ضغط تمارسه من خلال اللوبيات التي تجندها "ACTIVITES DE LOBBYING"، هذه الأخيرة لها دور في التأثير على صناع القرار في المجال البيئي وطنيا ودوليا، حيث تنبع قوة المنظمات غير الحكومية من كونها جماعة تستهدف الضغط على السياسة البيئية، دون مراعاة المصلحة الخاصة والربحية، وتستمد شرعيتها المتزايدة يوما بعد يوم بالخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال وبقدرتها على تمثيل الشعوب، وهو ما جعلها تواصل في عملها من أجل تحقيق الأهداف التي تطمح إليها، للكف عن الممارسات المضرة بالبيئة وتغييرها بممارسات تكون صديقة للبيئة، خاصة وأنه لديها وسيلة الإعلام التي تستخدمها للضغط من خلال تنوير الرأي العام ونقل الحقائق والمعلومات للجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية لكشف الممارسات السلبية في حق البيئة[28].

تستعمل المنظمات غير الحكومية تقنيات أخرى بطريقة غير مباشرة كوسيلة للضغط تتمثل في تقديم كل أشكال الدعم للملتقيات العلمية واقتراح المشاريع التربوية والتعليمية التي تساعد على تنشئة الفرد منذ الصغر على مبدأ المحافظة على البيئة، وكذا تشكيل شبكات لإبلاغ الرأي العام وتوعيته، إضافة إلى توزيع المنشورات والمطبوعات التي تأخذ حيزا كبيرا حول البيئية وكيفية المحافظة عليها وتسلط الضوء على مشاكلها المختلفة، ويعتبر هذا النوع من الضغط كعمل بيداغوجي يساهم في صياغة إجراءات قانونية تعالج قضايا بيئية معينة، كما يساعد في اقتراح المشاريع الممهدة للمعاهدات لأنه يلفت انتباه الحكومات والرأي العام بالمسائل البيئية التي تم سهوها ونسيانها[29].

27- سعيد ناديا ليتيم، مرجع سابق، ص466.

28- BROSSET ESTELLE, REFERENCE PRECEDENTE, P129.

29- صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص121.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

على ضوء ما سبق ذكره، سندعم دراستنا ببعض الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لنشر الوعي و حماية البيئة:

1.7- الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في ميدان حماية البيئة (مصر):

يتكون الاتحاد من الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال حماية البيئة، مقره مدينة القاهرة، يساهم في المحافظة على البيئة، يختص في وضع التخطيط والبرامج التي تعمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة على السهر لتنفيذه، وذلك في إطار خطة عمل محكمة وفي حدود التشريعات القانونية لسياسة الدولة، كما يجتهد في إجراء البحوث والدراسات العلمية الخاصة بعمل الاتحاد وتطبيقها في الميدان عن طريق فروعه، ويسهر على تقديم البرامج الميدانية لتحقيق خدمة الحفاظ على البيئة ومتابعتها بالدراسات وتقييمها، ويهدف إلى تجميع العدد الممكن من الجمعيات العاملة في هذا المجال، ومساعدة الجمعيات الجديدة في عملها في المناطق التي لا تملك جمعيات بيئية، ويلعب دور في نشر الوعي البيئي من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية[30].

2.7- جمعية أصدقاء البيئة الأردنية (الأردن):

تسعى هذه الجمعية إلى تكوين مجتمع واعي بالبيئة التي يعيش فيها، وغرس روح التعاون الجماعي من خلال وضع برامج تربوية تعمل على تكريس الثقافة البيئة لخلق جيل واع بيئيا، وتحفز القطاعات الخاصة للتنسيق معها لرفع درجة الوعي البيئي والمساهمة في دعم البحوث والمشاريع المنجزة من طرف الطلبة لتفعيلها وتطبيقها ميدانيا، إضافة إلى التعاون مع الجمعيات العاملة في مجال البيئة لتوحيد أصواتهم لرفع الانشغالات إلى أصحاب القرار للمحافظة على الموارد الطبيعية، كما تعمل على تشجيع الباحثين لاقتحام القضايا المتعلقة بالأمن البيئي محليا ودوليا وإقليميا، والقيام بالترويج الإلكتروني (الافتراضي) للصناعات الصديقة للبيئة عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وتتمثل نشاطاتها في ترسيخ ثقافة الوعي البيئي من خلال تنشيط مسابقات حول البيئة على مستوى المدارس لترسيخها في عقولهم بإكسابهم ثقافة بيئية ومشاركتهم في تقديم حلول مستديمة للمشكلات البيئية بأسلوب علمي وميداني، كما أنها تنظم مسابقات سنوية يشارك في الأطفال دون سن 15 سنة بعنوان "البيئة من خلال أعين الأطفال"، والهدف منها هو تدريبهم على التربية البيئية للتعايش على فكرة حماية البيئة ودورها في حياة الفرد، وتنسق مع الجمعيات البيئية الأخرى للضغط على صناع القرار لحماية البيئة وعناصرها وعدم استنزاف مواردها من أجل ديمومتها وترك حق الأجيال القادمة،

30- محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، ط1، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص154.144.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

وتساهم الجمعية في الوصول إلى التنمية المستدامة عن طريق ربط مشاريع التنمية بكل الاحتياجات البيئية وتقديم الخبرات في مجال حماية البيئة، وتعمل على تشجيع السياحة البيئية والتعاون مع السلطات لدعم الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة وتعميم الرقعة الخضراء في البلاد[31].

3.7- الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث (عنابة/الجزائر):

تشكلت الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث خلال سنة 1990، كجمعية محلية بولاية عنابة ومقرها الرئيسي بمدينة البوني/عنابة، كان ظهورها على إثر التدهور البيئي الحاصل عن النفايات الصلبة من مخلفات مركب الحديد والصلب "الحجار" ومصنع الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية "أسميدال"، اللذان كان لهما تأثيرا كبيرا على صحة سكان المنطقة والمحيط الذين يعيشون فيه، وبعد حصولها على اعتماد من وزارة الداخلية بتاريخ 20 جانفي 1996 بدأت في توسعة وتكثيف نشاطاتها على المستوى الوطني، حيث أنها فتحت مكاتب على مستوى 12 ولاية متمثلة في الولايات التالية: الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، الطارف، المسيلة، تيزي وزو، بسكرة، سكيكدة، باتنة، سوق أهراس، سعيدة، الأغواط. وعلى ضوء هذه المشكلات البيئية التي صارت تهدد سكان المنطقة هدفت الجمعية إلى نشر الوعي بين السكان، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حتى لا يكون هناك اختلال في النظام البيئي، كما أعطت الفرصة لجميع المواطنين لاكتساب المعرفة والثقافة البيئية لحماية البيئة والمحافظة عليها وتحسيسهم بالمسؤولية تجاه البيئية من أجل اتخاذ سلوكيات إيجابية نحوها، ودعت إلى تدريس التربية البيئية عبر جميع الأطوار كي يتنمى للطفل فكرة ومصطلح المحافظة على البيئة منذ صغره، لتصبح عنده كواجب وجب عليه الاهتمام به، كما ألحت إلى دراسة الجانب البيئي عند تجسيد البرامج التنموية لكي لا تكون على حسابها (البيئة وعناصرها)، وتشجع البحوث العلمية والميدانية للاستفادة منها في وضع الحلول الممكنة لأجل بيئة سليمة[32].

يتمحور دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال التنسيق مع السلطات الرسمية لترقية قوانين حماية البيئة وتجسيدها على أرض الواقع، ونشر الثقافة البيئية والوعي البيئي بتنشيط حملات وحصص إعلامية يتم إعدادها من طرف مختصين في المجال البيئي والعمل مع المدارس التربوية لإعطاء دفعة جديدة حول المناهج المستعملة في التدريس المتعلقة بالمحيط البيئي، إضافة إلى المشاركة في إحياء

31- أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر.والتوزيع، الجزائر، 2015، ص402.

32- سمير قريد، مرجع سابق، ص172.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

المناسبات البيئية وعنونتها بشعارات "كغرس الأشجار" و "تنظيم حملات النظافة"...وغيرها، كما تعمل على تنظيم والاستشراف على الندوات والمعارض بغية توعية وتحسيس أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، ورغم كل هذه النشاطات والأعمال إلا أنه يبقى هناك صعوبات تعيق مهام الجمعية في تأدية مهامها وسيرها والمتمثلة في نقص التدعيم المالي، حيث تعتمد على الهبات والمساعدات المقدمة من قبل الخواص والمتبرعين، والذي يعتبر عائق كبير يؤرق جميع المنظمات والجمعيات العاملة في هذا المجال في الجزائر[33].

8- أهداف وأدوار المنظمات غير الحكومية في ظل المستجدات البيئية (منظمة السلام الأخضر أنموذجا):

منظمة السلام الأخضر هي منظمة عالمية مستقلة تهتم بشؤون البيئة، وهي واحدة من أهم المنظمات العالمية غير الربحية تهدف للحفاظ على البيئة وحمايتها، مثلما جاء في مشروع "جونز هو بكنز" الخاص بقواعد وسلوك المنظمات التطوعية <<أن الهيئات التطوعية غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة لأنها تشغل مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية، ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية، ولكي تقوم بتحقيق أهدافها فلابد من أن تتمتع بالاستقلال عن الحكومة وأن تدير أمورها بنفسها>>[34].

تم إنشاؤها خلال سنة 1971 في فان كوفر بكندا، مقرها الحالي في عاصمة هولندا "أمستردام"، يرجع ظهورها خلال محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على اختبار إحدى القنابل النووية في بداية الستينات من القرن الماضي، وكذا إلى المجابهة التي قامت في العاشر من شهر يوليو سنة 1985 بين السلطات الفرنسية وبين أنصار البيئة، الذين أصروا على وقف التجارب النووية الفرنسية وغير الفرنسية، سواء في المحيط الهادي كانت أو في مختلف المحيطات والبحار الأخرى[35].

واجهت في بدايتها العديد من الصعوبات والتحديات، ومن بين تلك العوائق المشاكل المادية، كونها كانت تعتمد على الجهود الخاصة، وقد شملت أيضا صعوبة تغيير الرأي العام تجاه المشاكل التي تواجه البيئة، كما أن المنظمة ومنذ أن تم إنشاؤها تمكنت من التصدي لعدد كبير من المشاكل أو بالأحرى الكوارث البيئية، بداية عملها كانت عندما ظهرت بوادر على أن الحكومة الأمريكية بصدد تنفيذ تجربة تفجير

33- عبد الحليم مجاهد، دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضرية- الجمعيات الوطنية البيئية للمناطق شرق، وسط، جنوب، مذكرة رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2010، ص35.

34- سمير قريد، مرجع سابق، ص130.

35- نفس المرجع، ص140.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

قنبلة نووية بتاريخ 1971.09.15 على مستوى جزيرة آمجيتيكا بدولة كندا، عندها قام أعضاء منظمة السلام الأخضر بمحاولة إيقاف هذه العملية، إلا أنهم فشلوا في ذلك وتم اعتقالهم من طرف قوات البحرية الأمريكية، ليتم تفجير القنبلة بتاريخ 1971.11.06، ومن بين الأعضاء الذين كانوا مشاركين في هذه المهمة صحفيين تابعين للمنظمة، حيث قاموا بتصوير الحادثة مع نشرها في الصفحات الأولى للجرائد، وهذا ما أعطاها نجاحا وبداية انتشار شعبيتها وسط الشعوب[36].

يطلق على منظمة السلام الأخضر عدة أسماء منها: غرينبيس (Greenpeace)، جرينبيس، جرين بيس وجماعة السلام الأخضر، وهي منظمة عالمية ليست تابعة لأي جهة، تهتم بالشؤون البيئية، لها مكاتب محلية وإقليمية تنتشر حول العالم، يتم تسيير مكاتبها من قبل مجلس إدارة يمثله أمين المجلس[37].

تعتبر منظمة تطوعية غير حكومية، تتوزع على حوالي 40 دولة من قارتي أمريكا، أوروبا، آسيا وإفريقيا[38]، وهي الأكثر فعالية مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل في نفس المجال، تعمل على حماية البيئة من المخاطر المحيطة بها والدفاع عن قضاياها وتمثيل من يحتاجون لصوتها لرفع انشغالاتهم إلى أعلى هرم السلطات المقررة، كما تسعى إلى تقديم حلول واقتراحات للمشاكل التي تواجه البيئة وعناصرها، تعتمد على <<المساهمات الفردية والهبات المقدمة من مختلف الجمعيات الخيرية>>[39]، ترفض الإعانات المالية الحكومية تجنبا للتدخل في صلاحياتها وحرصا منها على استقلالية قراراتها، وكي لا تصبح نقطة ضعف وضغط عليها من جهات لها مصالح خاصة، مبدؤها قائم على حماية البيئة من خلال نشر الوعي البيئي والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة من أجل الدفاع عن القضايا البيئية، وتتواجد على شكل جمعيات وطنية موزعة حول العالم، حظيت باعتراف دولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة 1945، مؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر ريو 1992، بحكم الدور الذي لعبته تجاه المسائل البيئية العالمية، فهي تعتبر مساندة للدول في الكثير من نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للإنسان[40].

36- حسين خليل، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص430.

37- نفس المرجع، ص456.

38- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص1173

39- هشام محمد صالح، مرجع سابق، ص350.

40- محمد بهناسي، مرجع سابق، ص3.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

تسعى منظمة السلام الأخضر لحماية المحيطات والبحار من التلوث الناتج عن المواد الكيماوية السامة المتمثلة في رمي زيوت السفن والتجارب النووية...وغيرها، بالإضافة إلى حماية الثروة السمكية، مثال على ذلك لا للحصر: انقراض الحيتان في الكثير من المناطق نتيجة الصيد العشوائي باستعمال المواد المتفجرة الذي أدى لانقراضها وكذا الصيد في فترات تكاثرها، كما تهدف إلى وضع حد لتجارب الأسلحة على مستوى المحيطات والبحار، وينطلق مبدؤها بطرحها للمشاكل التي تواجه الأمن البيئي العالمي سواء في المؤتمرات الدولية أو غير الدولية بطريقة شفافة وتستعمل المواجهة السلمية لحلها، بهدف حماية التنوع البيولوجي وتجنب استغلال الثروات البحرية للمصلحة الخاصة، وإزالة كل التهديدات النووية باستعمال الحملات التحسيسية السلمية في مختلف الملتقيات الدولية وكذا نشرها في مختلف وسائل الاتصال الحديثة لنشر الوعي لدى الشعوب.[41]

كما تهدف إلى معالجة الظواهر المرتبطة بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، التي لها تأثير سلبي في التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، فمثلا: إتباع بعض الدول طريقة حرق الوقود الأحفوري كالنفط والفحم من أجل توليد الطاقة، له دور كبير في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والذي يعود بالضرر على البيئة ومكوناتها، لذلك وجب استعمال طرق أخرى لتوليد الطاقة تكون صديقة للبيئة والاستغناء عن الطرق التي لها آثار سلبية، كالطاقة الشمسية المتأتية عن الشمس التي تستغل عن طريق مصانع الطاقة الحرارية الشمسية والطاقة الهوائية، التي تعتبر منتشرة بكثرة حول العالم، إذ يتم إنتاجها باستعمال أبراج طويلة تحتوي على شفرات تدور بشكل متواصل، وأخيرا الطاقة المائية التي تستغل من المياه المتحجرة في السدود، حيث يتم الاستعانة بهذه الطرق لأنها مسالمة للبيئة[42].

إضافة لذلك، كان لمنظمة السلام الأخضر دورا في حماية البحار كالبحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على ثروات كبيرة لا تعد ولا تحصى، نظرا لموقعه الاستراتيجي والجغرافي الذي تمتد حدوده إلى ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا وآسيا)، لكن ثروته تستغل بطريقة مفرطة كالنهب والصيد العشوائي باستخدام المتفجرات والشباك المتحركة، وهذه الوسائل المنتهجة من شأنها التأثير على مختلف أنواع الحيتان، كما تشارك في الحد من كل أنواع التلوث الذي أصبح خطرا حقيقيا وشيكا للثروة الحيوانية والنباتية في البحر الأبيض المتوسط، وكذا حياة البشرية على إثر التلوث الذي صار يؤثر على طبيعته الإيكولوجية جراء التلوث الصناعي الصادر عن مخلفات المصانع وإفرازها لكميات كبيرة من النفايات السامة الناتجة عن الملوثات العضوية الدائمة والمعادن الثقيلة، التي تؤثر

41- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص397.

42- سمير قريد، مرجع سابق، ص149.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

على طبيعة البحر والتلوث الجيني بسبب المحاصيل المعدلة وراثيا، مثلما تم اكتشافه على مستوى ميناء روتردام الهولندية من طرف السلطات، حيث تم العثور على سلالات من أرز ملوث جينيا في شحنات مسجلة على أنها خالية كليا من المواد المعدلة جينيا[43].

9. خاتمة:

أصبحت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا أساسيا في مسار العلاقات الدولية، من خلال إحترافيتها التي لم تعد ترتكز على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي بل أيضا على قدرتها على التحليل والتفكير وتقديم الاقتراحات في شتى المؤتمرات والندوات، فبعد أن كانت مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة باستعمال وسيلة الاحتجاج للتعبير عن مواقفها، أصبحت الآن تشارك في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية من أجل حماية البيئة على المستوى المحلي والدولي. وهي تحظى بالاعتراف الدولي (ميثاق الأمم المتحدة 1945، مؤتمر ستوكهولم 1972، مؤتمر ريو 1992) نظرا للدور الذي تقوم به، فهي مساندة للدول في كثير من نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للمجتمعات في إطار التنمية المستدامة.

تعمل المنظمات غير الحكومية على نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين المجتمعات وعلى مستوى الهيئات الدولية للتنمية المستدامة من خلال البرامج والحملات التحسيسية حول المشاكل البيئية وكذا تنشيط الندوات والملتقيات الدولية في مجال البيئة (وهو ما تم الإشارة إليه ضمن الفرضية الأولى).

تهدف المنظمات غير الحكومية على محاربة شتى الممارسات السلبية في حق البيئة وعناصرها، خاصة البرامج التنموية التي تكون على حساب البيئة، على سبيل المثال لا للحصر: بناء مشاريع عقارية أو مصانع على مستوى الغابات بعد قطع الأشجار، مثلما هو موجود على أرض الواقع في غابة الأمازون (وهو ما تم الإشارة إليه في الفرضية الثانية).

عوامل نجاح المنظمات غير الحكومية في أداء مهامها هي أنها منظمات غير ربحية وليست لها منفعة خاصة بل منفعة عامة، وهي غير تابعة لأي جهة كانت بالإضافة إلى قربها الشديد من الفرد وانشغالاته وهذا ما زاد من مصداقيتها لدى المجتمع.

لاحظنا أن منظمة السلام الأخضر تعمل على إحداث تغيير في سياسة الحكومات في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية التي تهدد النظام العالمي، ومن المناهج

43- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص399.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

المستعلمة هي نشر أفكارها وتوعية الشعوب بمدى خطورة الاستمرار في مثل تلك السياسات، أيضا، تسعى لتنظيم حشود من أنصارها لممارسة الضغط بطريقة سلمية على الدول للكف من الممارسات السلبية على حساب البيئة، وتهتم بجانب الأبحاث العلمية وتطويرها خاصة المتعلقة بحماية البيئة للحد من ظاهرة التلوث، بالتعاون والتنسيق مع الجامعات والمخابر العلمية والبحثية، لغرض تحقيق أهدافها، ومن بين الحملات العالمية التي نظمتها لكسب الرأي العام العالمي، حملة منظمة السلام الأخضر بعنوان "**معا من أجل عالم مشرق خال من النووي**"، "**حملة الطاقة المسالمة**"، "**دفاعا عن متوسطنا**"...وغيرها.

إن مسؤولية حماية البيئة لا تقع على المنظمات غير الحكومية والجمعيات البيئية المحلية فقط، وإنما هي قضية المجتمع ككل، إذ تتطلب التنسيق الفعال بين جهود الفاعلين الاجتماعيين من المؤسسات التعليمية، المجتمع المدني، المسجد، الأسرة والهيئات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية، لهداف واحد وهو تغيير سلوكيات وممارسات الأفراد تجاه البيئة نحو الإيجاب، وكذا التعاون والإسهام في حمايتها من جميع الأخطار المحيطة بها.

من خلال ما تم التطرق إليه لاحظنا أنه توجد عقبات تحد من دور المنظمات غير الحكومية، وهذا يستدعي منا كباحثين تقديم بعض الاقتراحات التي قد تفعل عمل المنظمات غير الحكومية خلال معالجتها للقضايا البيئية مستقبلا، نذكرها كالآتي:

- التنسيق بين وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لتوفير المعلومة البيئية.
- التنسيق مع مختلف المنظمات الدولية وغير الحكومية قصد وضع حد للتدهور البيئي ومحاربة شتى الممارسات التي تضر بالبيئة.
- سن قوانين دولية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لتسهيل مهام المنظمات غير الحكومية، لتجنب القيود التي تضعها الدول تحت شعار مبدأ السيادة.
- استحداث بنك تابع لهيئة الأمم المتحدة لتمويل المنظمات غير الحكومية.
- إشراك المنظمات غير الحكومية عند القيام بالتجارب العلمية واكتشافات الموارد الطبيعية لتجنب المخاطر التي تعود بالضرر على البيئة.

في الأخير، إذا كانت المنظمات غير الحكومية تسعى إلى حماية البيئة بالدفاع عن قضاياها عبر مختلف الآليات التي تساعد على الكف من السلوكيات السلبية والممارسات غير العقلانية في حق البيئة وعناصرها، **فما هو دور الإعلام البيئي تجاه المسائل البيئية؟**

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 09	**العدد: 02**	**السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ**	**ص: 645 - 665**

10. المراجع:

1.10- باللغة العربية:

- الكتب:

1- الشافعي نوري رشيد نوري، البيئة وتلوث الأنهار الدولية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

2- الراشدي محمود جاسم نجم، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، ط1، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، 2014.

3- أرناؤوط محمد السيد، الإنسان وتلوث البيئة، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.

4- خليل حسين، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

5- زياني صالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، دار قانة، باتنة، الجزائر، 2010.

6- عبد الحليم كامل نبيلة، نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع مصر، 1993.

7- قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

8- ليتيم سعيد ناديا، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

9- لكحل أحمد، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

10- محمد صالح هشام، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، شركة سعيد رأفت للطباعة، القاهرة، مصر، 1991.

- الرسائل الجامعية:

1- بهناسي محمد، المفاوضات البيئية متعددة الأطراف: نحو إدارة بيئية عالمية توافقية ومشتركة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

2- مجاهد عبد الحليم، دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضرية- الجمعيات الوطنية البيئية للمناطق شرق، وسط، جنوب، مذكرة رسالة ماجستير، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2010.

2.10- باللغة الأجنبية:

- الكتب:

1-ESTELLE BROSSET, LES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES ET LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT, LA DOCUMENTATION FRANCAISE, PARIS, 2009.

2-GAELLE BRETON-LE GOLF, L'INFLUENCE DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES (O.N.G) SUR LA NEGOCIATION DE QUELQUES INSTRUMENTS INTERNATIONAUX, BRUYANT, BRUXELLES, 2001.

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 645 - 665

3-JEAN MARC LAVIELLE, DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, EDITION, ELLIPSES, PARIS, 2004.

4-JEAN CLAUDE ZARKA, RELATIONS INTERNATIONALES, ELLIPSES, PARIS, 2004.

5-MARYSE GRANDBOIS, LE ROLE DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES EN DROIT DE L'ENVIRONNEMENT, PRESSES UNIVERSITAIRES DE LIMOGES, FRANCE, 1996.

6-MOHAMED ALI MEKOUAR, RECUEIL D'ETUDES EN DROIT ECOLOGIQUE ENVIRONNEMENT, SOCIÉTÉ ET DÉVELOPPEMENT, AFRIQUE ORIENT, CASABLANCA, 1988.

7- MARIO BATTATI, LE DEVOIR D'INGERENCE, EDITION DENOEL, PARIS, 1987.

8-MICHEL PAQUES, MICHAEL FAURE, LA PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT AU CŒUR DU SYSTEME JURIDIQUE INTERNATIONAL ET DU DROIT INTERNE : ACTEURS, VALEURS ET EFFICACITE, BRUYANT, BRUXELLES, 2003.

9-OLIVIER MAZAUDOUX, DROIT INTERNATIONAL PUBLIC ET DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT, PRESSES UNIVERSITAIRES DE LIMOGES, FRANCE, 2008.

10-PHILIPPE LE PRESTER, CO-POLITIQUE INTERNATIONALE, EDITIONES UNIVERSITAIRES, CANADA, 1997.

11-PASCALE MARTIN BIDOU, DROIT DE L'ENVIRONNEMENT, MAGNARD-VUIBERT, PARIS, 2010.